

وطن يباع ويشترى (٢)

ناهض منير الرئيس

أوجد اتفاق السلام مع إسرائيل أوهاما كثيرة لدى الغالبية العظمى منا ، ومن ذلك الوهم بأن الأراضي الفلسطينية ستكون بمنأى عن الألاعيب القديمة التي لم تتوقف الكيرين كاييمت عن استخدامها لقمض المزيد من الأراضي كل حين . ومرجع هذا الوهم عندنا هو الظن بأن الوضع على الأرض الذي عقدت الاتفاقية المرحلية في ظلّه صار وضعاً ثابتاً يحرص عليه الإسرائيليون لإنجاح الاتفاق الذي عملوا طويلاً من أجل أن تقبله قيادة فلسطينية قادرة على تنفيذه والالتزام به . فكان يخطر لنا أن إسرائيل قد ملت الحروب وأصبحت مشتاقة للسلام . وكنا بدورنا نشعر بالحاجة إلى إعادة بناء حياتنا التي تهدمت وجمع شتاتنا الذي تبعثر . ومع أننا ما زلنا نعتقد أن الإسرائيلي العادي ميال إلى التهدئة كباقي خلق الله فقد أصبحنا على يقين من أن رجال الحكم الإسرائيليين يعتقدون في قرارة نفوسهم اعتقادين أساسيين أولهما أنه لا شيء قدر السلام يجعل حكم الجماهير الإسرائيلية صعباً على رجال الحكم . والثاني أن السلام هو الخطر الأكبر على إسرائيل لأن الحرب هي التي تمسك وحدة تلك الأشتات أن تتفتت . فالسياسيون الإسرائيليون على اختلاف أحزابهم يضعون العصي في عجلات أي سلام لأن كل حزب يخشى تمرد الجماهير غير المنسجمة غير المتحدة . ما بين شرقيين وغربيين وبين بيض وسود وبين أصحاب امتيازات وحلفاء فقر دائم . ويخشى أن تنفرط إسرائيل على عهد حكمه . وهذا ما يفسر اتجاه إسرائيل منذ ربع قرن إلى اليمين وتنافس الأحزاب

على مواقف التطرف والتعصب حتى في إطار الحزب الواحد باعتبار ذلك
وصفة أكيدة للنجاح ولكسب ثقة الجمهور .

وكذا توهمنا بأن أي اتفاق بين خصمين يحمل ضمنا معنى الاعتراف بأن
الطرفين مقتنعان في لحظة عقد الاتفاق أن ميزان القوى الراهن يفرض تسوية
وفق الشروط التي جرى تقنينها بين الطرفين ، وأن تلك الاتفاقية ستظل مرعية
 . وكنا نتوهم أن الاتفاق الانتقالي مرحلة أولى سنحصل بعدها على مزيد من
أراضينا عندما نصل إلى مرحلة مفاوضات الوضع الدائم . وكنا نحن الذين
توهمنا هذا التوهم صادقين في توجهنا إلى الاقتتصار على الحلول السلمية
والمفاوضات . وكان ذلك هراء أي هراء وتقصيرا منا في استنباط الدروس من
تاريخ صراعنا مع هذا العدو الذي لم ينظر إلى أي سلام إلا على أنه هدنة
سوف تتلوها حرب أخرى . وأبلغ شاهد على ذلك الهدنتان اللتان تخللتا حرب
النكبة وغيرتا مجرى الحرب ونتيجة الحرب بسبب تلاعب الجانب الصهيوني
آنذاك بشروط الهدنة . وكانت ثوابت الحركة الصهيونية منذ القديم تضم مناهج
حركية من أهمها زيادة ما في يدهم من الأراضي وسلب ما في يدنا ،
واستجلاب اليهود من الخارج واقتلاع العرب من الداخل . وصحيح أنهم
يعملون وفق برامج مرحلية ولكنهم لم يؤمنوا يوما أن النقطة التي جرى عندها
الاتفاق تمثل توازن قوى ينبغي احترامه وإنما هي محطة لإعمال الحيلة ريثما
يملكون الوسائل التي تساعد على انزلاق ميزان القوى لمصلحتهم . ومن هنا لم
يكن عهد السلطة الوطنية الفلسطينية في نظرهم إلا مناسبة من نوع مختلف
يجب استغلال فرصه لنهب مزيد من الأرض واستخدامه غطاء مناسباً

لعمليات التحايل والضغط والضم والقضم والهضم بذريعة الأخطار الأمنية التي تزايدت كما يقول متطرفوهم بوجود السلطة الفلسطينية .

وبما أننا نستخدم مصطلحات (الضم) و (القضم) و (الهضم) فعلىنا أن نبين معانيها باختصار : فالضم هو صدور قرار من هيئة صهيونية رسمية . مدنية أو عسكرية أو أمنية . بالاستيلاء على أرض بصورة مستديمة أو مؤقتة ثم تتحول مع الزمن إلى مستديمة من أجل أغراض يبينها ذلك القرار . أما القضم فهو استيلاء المستوطنين أو أية جهة أو هيئة غير رسمية على أرض محتلة عام ١٩٦٧ وإقامة نقطة استيطانية عشوائية فوقها مبدئياً ريثما يتم هضم هذه الأرض . ويكون الهضم بتوفير متطوعين من أشقياء المستوطنين وسفلتهم لا سيما القادمين من عصابات أمريكا المعبئين بأفلام الجانجستر للإقامة في هذه النقطة إقامة دائمة بمعونة الحكومة التي توفر لهم الموازنات والخدمات اللازمة أو بمعونة شخصيات سياسية كشارون مثلا الذي اشتهر عنه تسخيره كل ما تصل إليه يده أهليا أو حكوميا لتأمين تلك المتطلبات .

ويذكر أنه بينما كانت مفاوضات التسوية دائرة في واشنطن بين الوفد الفلسطيني والإسرائيلي عام ١٩٩٢ ، كانت مصادرات الأراضي وآلة الهدم والبناء الإسرائيلية تعمل بكامل قوتها لبناء مستعمرات جديدة فوقها . ودائماً أتذكر الدكتور حيدر عبد الشافي رحمه الله الذي كثيرا ما قال لي أثناء مرورنا ذاهبين أو عائدتين من المجلس التشريعي برام الله : انظر . هذه المستعمرة بنوها ونحن نفاوضهم في واشنطن . أو : انظر هذه المساكن صادروا أرضها في أيام المفاوضات .

ولكننا نتحدث عن الزمن الذي أعقب ولادة السلطة الوطنية الفلسطينية كما قلنا . وفيه كما أتذكر فوجئنا بحركة كثيفة للسماسرة الذين نشطوا في البحث عن الأراضي التي هجرها أصحابها مؤقتا لسبب أو لآخر يتعلق بحرب ١٩٦٧ أو بأحداث لاحقة واضطرابات تسببت في نزوح مؤقت وإذا بسماسرة يقومون دون تهيب بالتردد بأوراقهم التي زورها لهم أسيادهم الإسرائيليون على مكاتب سلطة الأراضي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ويتمكنون بكيفية ما من تسجيل بعض الأراضي بأسمائهم كما لو كانوا اشتروها بحر مالهم .

كانت هناك شكاوى لا تنقطع من نشاط السماسرة ومن جرأتهم التي تدل على أنهم موعودون بالحماية وإلا لما خاطروا تلك المخاطرة . ومن الوقائع التي بلغتني عن طريق صديق عزيز هو البروفسور عبد الله أبوعيد الذي عانى الأمرين من المكيدة التي قام بها سمسار نصاب شهير من قرية معليا في أراضي ٤٨ الذي جاء إلى والد الأخ عبد الله في أواخر أيامه وهو مسيحي تقي وكان النصاب يضع على صدره صليبا كبيرا وأوهم الرجل الطيب أن قطعة أرض تخصه في منطقة أبوغنيم مطلوبة لمؤسسة كنسية كبرى . وطلب من العجوز إطلاعه على أوراق الرض فأراه إياها . وكانت النتيجة أن زور النصاب جميع الأوراق اللازمة لمعاملة نقل الملكية إليه وقد نجح في ذلك ولما عاد اداكتور عبد الله الذي كان غائبا في ذلك الحين جن جنونه وطاف في كل مكان ولدى كل مسؤول ولكن السمسار النصاب كان محميا حماية قوية في كل مكان . ولم يقبل المحمون الإسرائيليون التوكيل في هذه القضية ! وتلك قصة واحدة من مئات وربما آلاف القصص .

ويبدو أن الرئيس ياسر عرفات علم ببعض الوقائع التي جرت بأيدي السماسرة في وقت مبكر من عهد السلطة ففي شهر أيار (مايو) ١٩٩٧ صرح تصريحاً فريداً قال فيه : إن الإعدام هو الجزاء الوفاق لجريمة السمسة على أرض الوطن !

وتعال وتفرج !! فما كاد عرفات يدلي بتصريحه حتى انبرى الناطق الإسرائيلي آنذاك يحمل على ذلك التصريح وعلى صاحبه وتلاه الناطق الأمريكي الببغاء يردد أقوال الناطق الإسرائيلي دون حياء .

وتعال وتفرج مزيداً من الفرجة !! فبعد قليل جاء رجع الصدى من أمريكا الكبيرة ذات العقل الصهيوني الصغير وفوجئنا برئيس مجلس النواب الأمريكي واسمه آنذاك نيوت غينغريتش يصف تصريح الرئيس عرفات بأنه عمل نازي وقانون نازي !

وأما نحن نواب المجلس التشريعي فسارعت لجنتنا القانونية إلى إعداد مشروع قانون منع تملك الأجانب للعقارات في فلسطين . ولدى عرض مسودته المختصرة على المجلس قلت في الجلسة بتاريخ ١٦ . ٥ . ١٩٩٧ : ((بعدما اتضح أن هناك مساعي محومة وأعمال تزوير واسعة النطاق للاستيلاء على أراض فلسطينية بواسطة سماسة محترفين ومشاركة مسؤولين عرب وأجانب فأعتقد ان من واجب هذا المجلس أن يقر مشروع هذا القانون بعد تعديله .

ثم أضفت في تلك المداخلة ((ولا أشك في أن عقبات سوف تبرز في وجه مشروع هذا القانون . وقد لا يصدر رسمياً في نهاية الأمر . ولكن لا يجوز أبداً أن تقف اعتبارات الخوف من الاتهام الباطل بالنازية أو الخوف من عدم

صدر المشروع في نهاية المطاف عائقا دون إقراره من قبل أول مجلس تشريعي منتخب لمجموع الشعب الفلسطيني .

ويبدو أنني أحسست آنذاك إحساسا قويا بمدى الضغوط الموجهة نحو أصحاب القرار لأنني وجدتني في نص تلك المداخلة المدونة في أوراقى أقول ((يجب أن يقر المجلس مشروع هذا القانون وإذا لم يقيض له أن يستكمل شكله القانوني فإنه سيكون على كل حال قانونا داخليا بينما له قوة القانون النافذ .

ثم أردفت ((ولنا كامل الحق في تبني هذا المشروع . وهناك قوانين في عديد من بلدان العالم تحظر على الأجانب تملك العقارات فيها . وبعض إخواننا في البلدان العربية المجاورة لديهم مثل هذه القوانين التي تطبق على الأجانب وعلى العرب .)) انتهى .

أظنها مفاجأة باردة للقارئ أن أنهي كلامي بالقول . مع الأسف الشديد وبلا فخر . إن ظني الذي تحدثت عنه في مداخلتى قد صدق وفشلت بادرتنا في المجلس التشريعي ومحاولتنا أن نجعل من المجلس مرجعية وطنية في المسائل الكبيرة ذات قدرة على إسناد المسلك الوطني السليم وتقديم الضمانة التشريعية لقرار نوعي يحمي الأرض الفلسطينية . فالذي حدث هو أن ذلك المشروع قرئ القراءتين المطلوبتين وأرسل إلى الرئيس الشهيد ياسر عرفات لإقراره . وهنا قامت الدنيا في إسرائيل ولم تقعد وقيل إن هذه المسألة وضعت خمس مرات على جداول أعمال مجلس الوزراء الإسرائيلي حتى انتهى الأمر بتأجيل الموضوع عندنا ووضعه في الأدراج . ويقول لي السيد عبد الكريم أبوصلاح الذي كان رئيسا للجنة القانونية إنه عاد فحمل مشروع القانون وسلمه

بيده إلى السيد محمود عباس حين صار رئيسا للسلطة . ولكن ذلك لم يغير شيئا ولم يجد نفعا وظل المشروع في أدراج اللجنة القانونية حتى اليوم !
ويجب أن لا نستغرب ذلك إذا كانت (الاتفاقية الإسرائيلية . الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة) تحتفظ لإسرائيل بموجب المادة الثامنة عشرة من الفصل الثالث الخاص بالقضايا القانونية بالحق في " لفت نظر اللجنة القانونية المشتركة لأي تشريعات تعتبر إسرائيل أن البند الرابع . من المادة الثامنة عشرة . تنطبق عليها . " وهذا البند يتحفظ إسرائيليا من " التشريعات بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغي قوانين سارية أو أوامر عسكرية والتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ .. وستكون باطلة .

وأكثر من ذلك ف"على رئيس السلطة التنفيذية . ويقصدون أبو عمار . عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام هذا البند " . هذا وقد ظل في حيز الكتمان أمر اللجنة القانونية المشتركة وهل اجتمعت أم لم تجتمع ، وهل ناقشت الموضوع أم لم تناقش . لأن الرأي القانوني السليم لا يجيز لكائن من كان . حتى على ضوء نصوص الإذعان التي أحالت على القوانين السارية والأوامر العسكرية . أن يجعل هذه البقرات المقدسة الإسرائيلية تخبص بأقدامها قانونا يقول إننا أحرار في التصرف بأراضينا وإن السلطة التي تدير أمورا ينبغي أن تحافظ على ما تبقى من تلك الأراضي بأيدينا .

اختفى مشروع ذلك القانون منذ ذلك الحين . ووضع في الأدرج دون أن ينتبه أعضاء المجلس إلى ما حدث ويحدث اعتمادا منهم على أنهم قاموا بواجبهم التشريعي .

بقي أن أتحدث عن هجمة أمريكية أخرى على الأراضي جرت أيام عهدي شخصيا في وزارة العدل وشاء الله أن ترتد على أعقابها..

فوجئت عام ٢٠٠٤ تقريبا بدعوة تصلني على ورق مطبوع موجهة إلي من قبل هيئة اسمها شركة الأسواق العالمية تدعوني إلى لقاء يحضره حسب نص الدعوة رئيس سلطة الأراضي (وكانت دائرة الأراضي قديما جزءا من تنظيم وزارة العدل ثم فصلت عنها وصارت سلطة مستقلة يرأسها مدير بمرتبة وزير) ، ويحضره وزير الإسكان وآخرون . أما هدف اللقاء فهو البحث في مسألة تيسير الرهون العقارية على ملاكي الأراضي .

كيف جاءت شركة الأسواق هذه؟! ومن أين؟! وبأية مناسبة؟! وما الذي خولها أن تخاطب المسؤولين الفلسطينيين مباشرة على هذا النحو في هذا الشأن؟! ذلك أول ما لفت انتباهي وأضاء ضوءا أحمر في عقلي . ثم تجلت لي أمور أخرى على هذا الضوء الأحمر . فأنا أعلم أن كثيرا من ملاكي الأراضي في فلسطين هم أجيال من الورثة الذين يعيشون خارج فلسطين ، ولذلك فإن الميل العام السائد لديهم هو الميل إلى التصرف بأموالهم في فلسطين مقابل مال سائل ينفقونه أو يستثمرونه تحت أنظارهم وبأيديهم . وخطر لي أن تيسير الرهون العقارية ما هو إلا تعبير أخف من تعبير البيع ولكنه في الحقيقة مدخل له . واتصلت بالأخ الدكتور عبد الرحمن حمد وزير الإسكان فوجدت أنه يتفق معي في خطورة هذا الموضوع وفي أن يكون لنا

موقف محد حياله . وقد راجعنا الرئيس ياسر عرفات فكان فهمه للأمر كذلك إلا أنه طلب منا أن لا نقطع الحبل ولا نسير معه في الوقت نفسه . وتلك كانت طريقته يرحمه الله .

وقد قاطعنا . الدكتور عبد الرحمن وأنا . اجتماعات تلك (الشركة) . وأرسلنا موظفين من وزارتيها مع تعليمات بأن لا يبرموا أية اتفاقات في تلك الاجتماعات . واستمر ذلك بضعة شهور حتى أدرك أصحاب المخطط أنه لا أمل في هؤلاء الناس . وعند ذلك وجدنا البنك الدولي الذي اتضح أنه هو المرجعية وراء شركة الأسواق العالمية (وقد تكون الشركة كلها واجهة وهمية) يرسل إلى رئيس مجلس الوزراء كتابا يبلغه فيه أن ثلاثة ملايين دولار كانت مرصودة لحساب موضوع الأراضي قد انتهى أجل رصدها نظرا لعدم السير قدما في المشروع .

وفيما بعد اقتصرت اتصالات البنك الدولي ببعض المراجع التي كانت تلهث ويسيل لعابها على الملايين الثلاثة ولكن الأحداث تلاحقت والمراكز تغيرت فأصبح الأمر غير ذي موضوع .

واليوم ونحن نسمع عن إباحة وتسهيل تملك الأجانب للأراضي في الضفة الغربية نعرف أن مشروع استيلاء إسرائيل على المزيد من أراضيها بطريقة رسمية تغني عن استخدام السماسرة وباعة الأراضي ما زال يجري كل يوم على قدم وساق . وافتقد ذلك القانون الذي لم يصدره الرئيس في الجريدة الرسمية . على أن مسألة الأراضي كما أوضحنا في بعض الملاحظات التاريخية مسألة لا تحتاج في الالتزام بها إلى قانون . فالمسألة كما قلنا أن موضوع الأرض ليس إلا القضية نفسها كما قلنا . فالسلطة الوطنية الفلسطينية

موجودة لتحافظ على التراب الفلسطيني . فإذا لم تستطع أن تحافظ على
أضعف الإيمان فإنها سلطة لاغية وإن حصولها على السلطة واجتهاداتها في
شؤون الحكم أو المال وإطعام الأفواه وإدارة الشؤون الخارجية والداخلية
والاجتماعية والاقتصادية والمالية والإعلامية .. الخ .. الخ بينما الأرض التي
هي أرض الشعب الفلسطيني عرضة للقضم والهضم كل يوم ، مع وقوف
حراس الأرض بوابين عليها (حتى لا نقول كلاماً أوجع !) أمر هو التفريط
بعينه وبأوضح صورة من صورهِ !

ولا يقولن لنا أحد إننا (سنتحكم بالعملية) ولن نسمح بالبيع إلا لأصحاب (
المقاصد الشريفة) من قبيل (الاستثمار والتنمية وتنشيط الدورة الاقتصادية)
.. فالأرض التي يملكها أجنبي . أيا كان . ستؤول إلى الفك الإسرائيلي المفتوح
. وذلك واضح ومفهوم ومعروف ولا يحتاج إلى ذكاء لفهمه وإدراكه . وهذا
الباب الذي فتحتموه باب على سود الحوادث مغلق كما قالها طوقان منذ زمن
بعيد .

فعودوا عن هذه الكارثة يرحمكم الله .